منشور عدد 19 لسنة 2015 مؤرخ في 25 جويلية 2015 يتعلق بضبط الإطار العام ومنهجية إعداد المخطط التنموي 2020-2006

يهدف هذا المنشور إلى ضبط الإطار العام ومنهجية إعداد المخطط التنموي للفترة 2016-2020 وتحديد دور الأطراف المعنية بالإعداد والرزنامة المعتمدة في هذا المجال.

I. الإطار العام ومنهجية إعداد المخطط التنموي 2016-2020

يمثل المخطط التنموي للفترة 2016-2020 أول مخطط بعد ثورة 14 جانفي 2011 الذي يتم إعداده في إطار رؤية جديدة لتونس تنبثق عنها جملة من الأهداف والسياسات والبرامج التنموية للخماسية القادمة على المستويات الجملية والقطاعية وعلى الأصعدة الوطنية الجهوية والمحلية باعتماد مقاربة تشاركية تنخرط فيها كل الأطراف المتدخلة والأعوان الاقتصاديين ومكونات المجتمع المدني. ويتم لذلك باعتماد التمشي التالي:

أولا : تحديد حاجيات الجهات والقطاعات وضبط التوازنات الاقتصادية الكبرى،

ثانيا: ضبط السياسات وتحديد الخيارات والأوليات في نطاق ثلاثة سيناريوهات الأفضل والعادي والأسوأ،

ثالثا: ضبط الاستراتيجية التنموية وقائمة المشاريع.

II. دور الأطراف المعنية

يتم إعداد المخطط التنموي للفترة 2016-2020 وبلورة الاختيارات والسياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية بمشاركة كافة الوزارات والجهات والهياكل المهنية وممثلي المجتمع المدني وذلك في نطاق المحاور التالية:

1. **محور السياسات والاستراتيجيات**: يعني بتحديد السياسات والخيارات وبالتوازنات الاقتصادية العامة وانموذج التوازنات الجملية والدراسات والاحصائيات وتنجز أشغاله في نطاق لجان وتشرف عليه وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
2. **محور القطاعات:** يهتم بالقطاعات الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية والقطاعات التربوية والتكوينية وتنجز أشغاله وتنجز أشغاله في نطاق لجان قطاعية تشرف عليها الوزارات
3. **محور الجهات:** تعنى بحوصلة أشغال الجهات على المستوى الإقليمي وذلك من طرف هياكل التنموية الجهوية التابعة لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي. وعلى المستوى الجهوي تعد مهمة الإعداد الفني بالأساس إلى اللجان الجهوية المحدثة على مستوى المجالس الجهوية وتضطلع هياكل التنمية الجهوية بمعاضدة عمل هذه اللجان بما يضمن هياكل التنمية الجهوية بمعاضدة عمل هذه اللجان بما يضمن إحكام المتابعة والتنسيق.

   ويتولى السادة الولاة الإشراف مباشرة على أشغال اللجان الجهوية.
4. **محور الإصلاحات:** يهم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتكوينية تنجز أشغاله في إطار لجان قطاعية بالوزارات المعنية بالإصلاحات.
5. **محور الاستثمار في تونس والأسواق الخارجية:** تعنى بالاستثمار الخاص التونسي والاستثمار الخاص الخارجي والمشاريع الكبرى والأسواق الخارجية وتشرف عليه وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
6. **محور التمويل:** مكلف بتمويل المخطط والسوق المالية والصناديق الممولة الخارجية وتشرف عبى أشغاله وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي التونسي ووزارة الشؤون الخارجية في مجالات التعاون الدلي بالتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي التونسي ووزارة الشؤون الخارجية في مجالات التعاون الثنائي التي تخصها.

ويتولى السيدات والسادة الوزراء الاشراف على مباشرة على متابعة أشغال اللجان القطاعية الراجعة بالنظر في نطاق المخطط التنفيذي والإصلاحي للقطاع.

وستقوم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمد السيدات والسادة الوزراء والولاة بقائمة اللجان القطاعية والجهوية قبل 31 جويلية 2015.

وتتولى لجنة قيادة إعداد المخطط التنموي التي يشرف عليها وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وتتكون من منسقي المحاور متابعة وتنسيق أعمال إعداد المخطط الاستراتيجي بصفة متواصلة. ويتم عرض نتائج هذه الأشغال على أنظار مجالس وزارية مضيقة خاصة بالمخطط بصفة دورية (مرة في الشهر) بحضور أعضاء الحكومة وبرئاسة رئيس الحكومة.

III. روزنامة إعداد المخطط التنموي 2016-2020

تكون إشارة الانطلاق الرسمي لأعمال المخطط التنموي يوم الجمعة 31 جويلية 2015 ويتم إعداد المخطط الاستراتيجي وفق المراحل الثلاث التالية:

1. **المرحلة الأولى:** من 31 جويلية إلى 30 سبتمبر 2015: تخصص لتحديد حاجيات الجهات والقطاعات وضبط التوازنات الاقتصادية الكبرى
2. **المرحلة الثانية:** تخصص لضبط السياسات وتحديد الخيارات والأولويات في نطاق الثلاثة سيناريوهات المقترحة والامكانيات المتوفرة،
3. **المرحلة الثالثة:** من 1 ديسمبر 2015 إلى 31 جانفي 2016 تخصص لضبط الاستراتيجية التنموية وقائمة المشاريع وصياغة الوثيقة النهائية للمخطط في نطاق الثلاثة سيناريوهات.

01 ديسمبر 2015- 31 جانفي 2015	01أكتوبر – 30 نوفمبر 2015	31 جويلية -30 سبتمبر 2015
تحديد حاجيات الجهات والقطاعات والأولويات	ضبط السياسات وتحديد الخيارات	ضبط الاستراتيجية التنموية وثائمة المشاريع وصياغة الوثيقة النهائية للمخطط
الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية		
استكشاف فرص الاستثمار الداخلي والخارجي		
التوازنات الاقتصادية الكبرى وآليات تمويل المخطط		

والمطلوب من كل وزارة مد وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي قبل 31 جويلية 2015 بالأسماء التي تهم:

- المسؤول عن البرنامج التنفيذي والاصلاحي للمخطط على المستوى الوطني بالنسبة للقطاع
- المسؤول عن المستوى الجهوي (24 اسم)

ونظرا للأهمية التي تكتسيها أشغال المخطط التنموي، المرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة إيلاء العناية اللازمة لضمان انطلاق هذه الأشغال في أحسن الظروف واحترام الرزنامة الواردة في هذا المنشور.

المخطط التنموي 2016-2020

السيدات والسادة الوزراء المكلفين بإعطاء إشارة الانطلاق يوم الجمعة 31 جويلية 2015

أعضاء الحكومة السيدات والسادة	الولايات
وزير العدل	تونس
وزير الصحة	أريانة
وزيرة السياحة والصناعات التقليدية	بن عروس
وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالكتابة العامة للحكومة	منوبة
وزير البيئة والتنمية المستدامة	زغوان
وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	بنزرت
وزير تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي	نابل
وزير التكوين المهني والتشغيل	سوسة
وزير الشؤون الخارجية	المنستير
وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	المهدية
وزير المالية	صفاقس
وزير النقل	قابس
وزيرة المرأة والاسرة والطفولة	مدنين
وزير الثقافة والمحافظة على التراث	تطاوين
وزير الشباب والرياضة	باجة
وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية	جندوبة
وزير الصناعة والطاقة والمناجم	الكاف
وزير الفلاحة والمارد المائية والصيد البحري	سليانة
وزير التعليم العالي والبحث العلمي	القيروان
وزير الداخلية	القصرين
وزير التربية	سيدي بوزيد
وزير التجارة	قفصة
وزير الدفاع الوطني	توزر
وزير الشؤون الاجتماعية	قبلي